الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثالثة والسبعون
المعقودة يوم الخميس
١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

LIBRARY
JAN 2 1 1982
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثالثة والسبعين

الرئيس : السيد ابراشفسكي (بولندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد سيلي

المحتويات

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

(أ) تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

(ب) الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

(ج) تقارير الامين العام

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.40/Rev.1 بشأن البند ٢٧ من جدول الأعمال

تقرير الأداء الأول (تابع)

منح التعليم لبعض المسؤولين المتفرغين بخلاف موظفي الأمانة العامة (تابع)

../..

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

82-58531

Distr. GENERAL
A/C.5/37/SR.73
14 January 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

(أ) تقرير لجنة البرامج والتنسيق

(ب) الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

(ج) تقارير الأمين العام

مشروع القرار A/C.5/37/L.49 بصيغته المنقحة شفويا .

١- السيد ماكارتني (كندا) : قال تعليلا لموقف وفده من مشروع القرار A/C.5/37/L.49 بصيغته المنقحة شفويا ، الذى تم اعتماده بتوافق الآراء في الجلسة السابقة ، ان اعتماد مشروع القرار مشفوعا بالنظام المرفق به يمثل خطوة هامة الى الأمام لتحسين فعالية النظم المعنية . قال ان وفده يؤيد الراى القائل بأن النظام في حد ذاته يمكن تنقيحه على ضوء التجارب . ووجه النظر الى التحفظات التي أعرب عنها وفده بشان الخطة المتوسطة الآجل في لجان موضوعية أخرى وقال ان وفده يفسّر الفقرة ٩ من الجزء ثانيا من مشروع القرار على أنها لا تطلب من الأمين العام اتخاذ أى اجراء محدد ؛ وانه يفسر عبارة " لزيادة ادماج " في هذه الفقرة على أنها تعني " التنسيق او التوفيق " . وقال انه من الضرورى عند تنفيذ القرار الحفاظ على السلامة المالية : وهذا يتطلب دائما درجة من الفصل بين وظائف التخطيط ، والميزنة ، والمراقبة ، والتقييم .

٢- السيد مورى (المملكة المتحدة) : قال انه بالاضافة الى التحفظات التي اعرب عنها ممثل الدانمرك باسم اعضاء الاتحاد الاقتصادى الأوروبي مازال وفده يتحفظ على الصيغة المستخدمة في بعض أجزاء الخطة المتوسطة الاجل على الوجه الذى وردت فيه هذه الصيغة في لجنة البرامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي . واضاف ان لدى وفده نفس التحفظات التي أبداها وفد الولايات المتحدة على المادة ٣-١٢ . وأعرب عن الأمل في أن يؤدى التطبيق السليم للمفاهيم الواردة في القرار والبنود المرفقة به ، بمرور الزمن ، الى تحقيق تحسن حقيقي في فعالية الأمم المتحدة وانتاجيتها .

٣- السيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده لم يعترض على اعتماد المشروع بتوافق الاراء ، بالرغم من أنه لا يؤيد جميع أحكام الخطة المتوسطة الأجل . وأضاف أن ممثلي الاتحاد السوفياتي في لجنة البرامج والتنسيق وفي اللجان الرئيسية للجمعية العامة في الدورة الحالية سبق لهم ان أبدوا تحفظات بهذا المعنى . وقال انه خلافا لممثل الدانمرك ، فانه يعلّق أهمية كبيرة على البرنامج المعني بالتجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان المتقدمة النمو ، اذ أنه يعتقد أن هذه التجارة مفيدة لمعظم أعضاء المنظمة ، بما في هذا البلدان النامية . وقال انه يحبذ أن يتضمن النص الذى تم اعتماده أحكاما أكثر تحديدا

(السيد غرودسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

بشأن الرصد المركزي ، وتقييم الأولويات ، فضلا عن تحديد الأنشطة البالية ، والأنشطة التي تم انجازها ، والأنشطة ذات الفائدة الحدّية ، وما يصاحب هذا من اعادة توزيع الموارد على مجالات أخرى . وأضاف أنه بالرغم من هذا القصور فان وفده يرحّب باستحداث اجراءات لاعفاء ميزانية الأمم المتحدة من الاعباء في مجالات النشاط غير الضرورية . وقال ان الوقت قد حان لتمويل أنشطة الأمم المتحدة من خلال حذف البرامج القديمة العديمة الزائدة عن الحاجة بدلا من رصد اعتمادات اضافية .

٤- السيد كمال (باكستان) : قال انه وان تكن صيغة الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار تعكس العبارات التي استعملت بالفعل في تقرير لجنة الخبراء الحكوميين ، فان هذه اللجنة لم تصل حتى الان الى قرار نهائي بشأن الشكل الذى سيتخذه ادماج نظم التخطيط ، والبرمجة ، والميزنة ، والمراقبة ، وتقديم التقارير . وأضاف انه يبدو ان ثمة شعورا عاما بأنه ينبغي للأمين العام ان يتابع هذا الادماج بالكيفية التي يراها ملائمة . وأضاف ان وفده يحبذ استعمال عبارة " تنسيق " بدلا من عبارة " ادماج " اذ أن عبارة " ادماج " تنطوى على احداث تغيير تنظيمي . وفيما يتعلق بانشاء وحدة المراقبة المركزية الوارد ذكرها في الفقرة الثامنة من الديباجة ، حذّر الامين العام من أن يسمح للوحدة ان تصبح نظاما بيروقراطيا مرهقا يؤدى نشاطا شكليا . وأوضح أن أفضل نظام للمراقبة هو النظام الذى تضطلع به الهيئات الحكومية الدولية . وأضاف ان بامكان كل من هذه الهيئات ان تقوم باجراء تقييم لكل من المواضيع التي تعنيها ، مما يجعل مراقبة وحدات الأمانة العامة المعنية جزءا عاديا من اعمالها . وأوضح أن انشاء وحدة مراقبة فردية ينطوى على انفاق مبالغ طائلة على أنشطة لن تؤدى بالضرورة الى زيادة فعالية البرامج .

٥- ومضى قائلا ان الفقرة ٩ من الجزء ثانيا من مشروع القرار تعني انه ينبغي للأمين العام أن يتخذ اجراءات لزيادة ادماج مهام التخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم في الامانة العامة للامم المتحدة . وأضاف ان وفده يحبذ استعمال عبارة " تنسيق " في هذا المجال أيضا اذ انه لا يعتقد ان هناك توافقا في الآراء بشأن الحاجة لاحداث التغييرات الادارية التي تنطوى عليها عبارة " ادماج " . وأضاف ان النظام الذى يحكم الاثار التي ترتبها الخطة المتوسطة الأجل على الميزانية قد يعطل أعمال الجمعية العامة . وأعرب عن أمل وفده في أن تتعاون وحدات الأمانة العامة المعنية من أجل الحيلولة دون حدوث هذا .

٦- السيد كاباغلي (الأرجنتين) : قال انه بالرغم من اشتراك وفده في توافق الاراء ، فانه يود توجيه الانتباه الى التحفظات التي أعرب عنها بشأن البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ٢ الوارد في الفصل ٤ من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ بقدر ما تشير الى جزر مالفيناس. واضاف ان تحقيق انهاء الاستعمار من خلال قرار بتقرير المصير غير ملائم في حالة جزر مالفيناس .

٧- السيد جيب (البرازيل) : اعرب عن اسف وفده لأن اللجنة الخامسة لم تتمكن من النظر في فصول الخطة المتوسطة الأجل كل منها على حدة . وأضاف ان وفده يصادف مشاكل بالنسبة للفصول ٦ و١٠ و١٤ و٢١ . وأوضح انه يدرك مع ذلك انه تم بحث كل فصل على حدة في اللجان الرئيسية الاخرى للجمعية العامة .

٨- السيد يونس (العراق) : رحب باعتماد نظام جديد يحكم التخطيط والبرمجة والميزنة والمراقبة والتقييم . وقال ان وفده يعلق اهمية خاصة على المادتين الخامسة والسادسة من النظام المرفق بمشروع القرار . واعرب عن الامل في ان يبدا العمل بالنظام الجديد في وقت قريب وان يتوفر لدى الوحدة المركزية ما تحتاج اليه من الموظفين والموارد كي تتمكن من اداء عملها اداء مناسب . وقال انه يرى انه من الممكن ايجاد صيغة مختلفة لتقرير الامين العام عن اداء البرامج تبين نتائج جهود المنظمة وقصورها في تنفيذ البرامج ، كما ينبغي ان يتضمن التقرير معلومات ادق عن البرامج والبرامج الفرعية التي تمس اللجان الاقتصادية الاقليمية . وأضاف ان وفده يرى ان التقرير ، رغم انه قد بحث في لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لم يحظ بالاهتمام اللازم من اللجنة الخامسة بما ينسجم مع أهميته باعتباره التقرير النهائي عن نتائج جميع البرامج .

٩- السيد ساغريرا (اسبانيا) : قال انه لنفس الاسباب التي ابداها ممثل الارجنتين ، يود الاعراب عن تحفظاته على ادخال البرامج الفرعية التي تقدم المساعدات للجنة ال ٢٤ الخاصة في الخطة المتوسطة الأجل ، فيما يتعلق بجبل طارق وناميبيا وجزر المالفيناس .

١٠- السيد غودفري (نيوزيلندا) : أعرب عن سرور وفده لاشتراكه في توافق الآراء الذي تم بشأن مشروع القرار الذي وفر للأمم المتحدة مجموعة من الاجراءات المتفق عليها لتحديد الأولويات . وأوضح انه على الدول الاعضاء الآن ان تعمل ، سواء بالاشتراك مع لجنة البرامج والتنسيق أو منفردة ، على تطبيق الاجراءات الجديدة . وأعرب عن الأمل في ان يتسنى الوصول الى اتفاق بشأن عناصر البرامج ذات الاولوية المنخفضة التي يمكن الحد من مداها ، ان لم تزل بكاملها ، من أجل تمويل برامج جديدة أو ذات اولوية أعلى . وقال انه يعلق أهمية خاصة على البند ٤-٦ وأعرب عن الثقة في ان يعير الأمين العام اهتماما لهذا البند عند اعداد مقترحات الميزانية المقبلة .

١١- السيد رويدس (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم) : قال ان نية الأمين العام ، كما أعرب عنها في البيانات المشار اليها في الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار ، هي اتخاذ اجراء بشأن تخطيط البرامج مع التزام الحيطة عند فعل ذلك . وأضاف انه لابد من التشديد على الطابع المزدوج لنهج الأمين العام نظرا لأن الفقرة ٩ من الجزء ثانيا من مشروع القرار تضع ، فيما يبدو ، تشديدا أكبر على الاجراء منه على مراعاة الحذر . وان الأمانة العامة ستكون في الاشهر الاولى من عام ١٩٨٣ ، كما يدرك الاعضاء ، منهمكة في اعداد برامج الميزانية المقترحة لعرضها على لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في

(السيد رويـــــدس)

دورتيهما الربيعيتين . ولهذا فان التقرير المطلوب اعداده في الفقرة ٩ من الجزء ثانيا من مشروع القرار قد لا يتضمن معلومات وافية بالقدر الذى تتوخاه البلدان المقدمة لمشروع القرار .

١٢ــ السيد تومو مونتي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : أشاد بروح التعاون التي اعربت عنها الوفود خلال المشاورات التي جرت بشان مشروع القرار . وأشاد بوجه خاص بوفود جمهورية المانيا الاتحادية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وفنلندا ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكيـــة السوفياتية ، والاتحاد السوفياتي ، وباكستان ، وبنما ، التي اشتركت كلها في المشاورات بأفكار ثابتة ، ولكنها وافقت في النهاية على السماح باعتماد مشروع القرار بتوافق الاراء . وأعرب عـــن الأمل في ان يتسنى تكييف المواقف بمقتضى التجربة المكتسبة ، على أساس ان ما تم انجازه يمكن تعديله او اعادة صياغته على نحو كامل ، حسبما تتطلب الظروف .

١٣ــ الرئيس : اعلن ان اللجنة انتهت من النظر في البند ١٠٤ من جدول الاعمال .

الاثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.40/Rev.1 بشـــان البند ٢٧ من جدول الاعمال (A/37/7/Add.20 و A/C.5/37/85)

١٤ــ الرئيس : أعلم اللجنة ان الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المنقح المقدم في الوثيقة A/37/L.40/Rev.1 هي نفس الآثار التي بينها الأمين العام في الوثيقة A/C.5/37/85 ، ولهذا تناولها تقرير اللجنة الاستشارية الوارد في الوثيقة A/37/7/Add.20 .

١٥ــ السيد صيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : اشـــار الـــى انه في الفقرة ٤ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/37/7/Add.20) ينبغي تعديل الرقم ٩٥٠ ٦٠٤ دولار بحيث يصبح ٠٠٠ ٥٥٥ دولار ، وفي الجدول التالي للفقرة ١٢ من التقرير تحت الباب ٤ يعدل المبلغ ٦٥٠ ٣١٧ دولار بحيث يصبح ٧٠٠ ٣١٧ دولار ويصبح المجموع الوارد فـــي اخر الجدول ٠٠٠ ٥٥٥ دولار .

١٦ــ وأضاف أن تقرير اللجنة الاستشارية يشير الى عدد من القضايا التي لم تسو بعـــد . وبناء على ذلك ، توصي اللجنة باعتماد مبلغ مجموعه ٠٠٠ ٥٥٥ دولار وفقا للفقرات ٥ الـــى ١٠ من تقريرها مما سيوفر أموالا كافية لعمل أمانة المؤتمر في الشهور الستة الاولى من عام ١٩٨٣ . وتوصي اللجنة الاستشارية ايضا بأن تقدم الأمانة العامة الى اللجنة الاستشارية في دورتهـــا الربيعية عام ١٩٨٣ تقريرا عن نتائج اجتماعات اللجنة التحضيرية المقرر عقدها في أوائل عـــام ١٩٨٣ . وستأذن اللجنة الاستشارية ، عند الاقتضاء ، للامين العام الدخول في التزامـــات لتمويل جميع الانشطة التي لاتغطيها الاعتمادات الموصى بها حاليا .

١٧ــ السيدة كنيزيفيتش (يوغوسلافيا) : قالت ان بلدها يولي اهمية عظيمة لمؤتمر الامـــم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، الذى سيعقد وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/٧٨ ، في جنيف في عام ١٩٨٣ . وأضافت انه مع ايلاء الاعتبـــار

(السيدة كنيزيفيتش، يوغوسلافيا)

للاثار المالية المترتبة على هذا المشروع، يؤيد وفدها بقوة عقد كلا دورتي اللجنة التحضيرية للمؤتمر في نيويورك، لا في فيينا، واسترعت الانتباه، في هذا الصدد، الى الفقرة ١ من مشروع القرار ولاحظت أن النص المنقح قد صاغته مجموعة السبعة والسبعين بعناية.

١٨- وأعربت عن عدم موافقة وفدها على الاشارة الواردة في بيان الأمين العام (A/C.5/37/85) والتي مفادها ان عقد اجتماع اللجنة التحضيرية في نيويورك يمثل استثناء من المبدأ العام الذى أكده القرار ٣١/١٤٠ ومفاده ان تنعقد هيئات الامم المتحدة كل في مقرها المحدد. وأضافت انه، حسب فهم وفدها، لما كانت اللجنة التحضيرية هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة وكان مقر الجمعية العامة في نيويورك، فيجب ان يعقد كلا اجتماعا اللجنة التحضيرية في نيويورك. وقالت انه علاوة على ذلك يشير الامين العام في بيانه الى انه نظرا لوجود عدد كبير من الموظفين الدائمين لخدمة المؤتمرات في نيويورك ستكون النفقات الفعلية لعقد هاتين الدورتين أقل. وأضافت أن الجانب المالي يجب ان توليه اللجنة الاهمية الرئيسية عند اتخاذها قرار في جميع هذه الأمور.

١٩- السيد بابندورب (الولايات المتحدة الامريكية): قال ان وفده قرأ باهتمام الوثائق المعروضة على اللجنة ولاحظ، بوجه خاص، النتيجة التي توصلت اليها اللجنة الاستشارية ومفادها ان العديد من الطلبات الاصلية الموجزة في بيان الامين العام تستند الى افتراضات ومن ثم لا مبرر لها. وأعرب عن تقديره للجنة الاستشارية لانها ذكرت بالتحديد انه لا ينبغي انفاق الاموال قبل طلبها وان الدول الاعضاء ينبغي أن تدرس جميع هذه الطلبات بدقة شديدة. واستدرك قائلا ان وفده لا يرى، مع ذلك، ان اللجنة الاستشارية قد سارت في هذا الاتجاه الى الحد الكافي. ففي رأيه، يمكن تنفيذ جميع الانشطة المقترحة في بيان الامين العام على نحو مختلف وفي حدود الموارد الموجودة.

٢٠- وأردف ان وفده يقترح، لذلك، اعتماد مشروع المقرر التالي:

"تود اللجنة أن تبلغ الجمعية العامة انه في حالة اعتمادها مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.40/Rev.1، لن تبلغ التكاليف الاضافية سوى ١ ٥٣٤ ٩٠٠ دولار لتكاليف خدمة المؤتمرات محسوبة على أساس التكلفة الكاملة ورهنا بالاستعراض الذى سيتم في اطار البيان الموحد لاحتياجات خدمة المؤتمرات، وان جميع التكاليف الاخرى ستستوعب في حدود الموارد الموجودة المخصصة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦/٢٤٠".

واشار الى انه سبق اتخاذ مقررات مشابهة لهذا، ونظرا لان اية لجنة رئيسية اخرى لم تدرس الاثار المالية المترتبة على مشروع القرار، يرى وفده ان من المناسب عرض تقديم القرار في الاجتماع الحالي.

٢١- السيدة لوبيز اورتيغا (المكسيك) : قالت أن وفدها يوافق على التعليقات التي ابداها ممثل يوغوسلافيا ، وان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.40/Rev.1 هو نتيجة مفاوضات مطولة وقد صادقت عليه مجموعة السبعة والسبعين . وأضافت أن وفدها يؤيد كذلك تقرير اللجنة الاستشارية (A/37/7/Add.20) ، ولهذا السبب لا يمكنه تأييد مشروع المقرر الذى اقترحته الولايات المتحدة . وقالت انها تطلب ، لذلك ، اجراء تصويت على مشروع القرار .

٢٢- السيد زينييل (غانا) : تكلم تعليلا للتصويت قبل اجراء التصويت ، فقال ان اعضاء اللجنة جميعا وأعون بالنفقات التي اجرتها المنظمة وبالمسؤولية التي تضعها مقرراتهم على عاتق الامين العام . واضاف ان وفده يرى دائما أنه من الضرورى تماما ممارسة أقصى قدر من الاقتصاد على ألا يتم ذلك على حساب البرامج التي توجد حاجة شديدة اليها . وانه بعد دراسة بيان الأمين العام وتقرير اللجنة الاستشارية يود أن يوجه الشكر الى اللجنة الاستشارية على ممارسة فحصها الحذر المعتاد ، الذى يتجلى خاصة في الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من تقريرها (A/37/7/Add.20) ، كذلك على نصحها بان تلك القضايا التي لاتتوفر عنها بيانات كافية تحتاج الى المزيد من البحث . وأعلن ان وفده يؤيد ، لذلك ، التوصيات التي لها مايبررها والمقدمة من اللجنة الاستشارية ولن يستطيع تأييد مقترح الولايات المتحدة .

٢٣- السيد الصفتي (مصر) : قال ان اللجنة الاستشارية التي تتمتع وجهات نظرها باحترام اللجنة بأسرها قد تقدمت بتوصيات معقولة استنادا الى الحقائق . واضاف انه لما كان مقترح الولايات المتحدة لا يتناول سوى عنصر واحد من عناصر بيان الامين العام ويتجاهل غيره من العناصر ، وكان وفده لا يعرف الحقائق التي استند اليها المقترح فسيصوت وفده ضد مشروع المقرر وسيؤيد توصيات اللجنة الاستشارية .

٢٤- السيد نونيز (اكوادور) ، والسيد روى (الهند) ، والسيد حديد (الجزائر) ، والسيد غيب (البرازيل) ، والسيد اختار (بنغلاديش) ، والسيد يواشام (شيلي) ، والسيد نتامبي (أوغندا) : أيدوا التعليقات التي تقدم بها ممثلا يوغوسلافيا والمكسيك تأييدا لتوصيات اللجنة الاستشارية ومعارضة لمقترح الولايات المتحدة .

٢٥- رفض مشروع المقرر الذى اقترحه شفويا وفد الولايات المتحدة بأغلبية ٦٠ صوتا مقابل ١٨ صوتا وامتناع ١١ عضوا عن التصويت .

٢٦- الرئيس : اقترح انه ينبغي للجنة الخامسة ، بناء على توصيات اللجنة الاستشارية ، ان تبلغ الجمعية العامة انه في حالة اعتمادها مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.40/Rev.1 ستلزم اعتمادات اضافية مجموعها ٠٠٠ ٥٥٥ دولار - منها ٠٠٠ ٧٠٠ ٣١٧ دولار تحت الباب ٤ ، و ٠٠٠ ١٤ دولار تحت الباب ١٠ ، و ٠٠٠ ٣٠٠ ١٩ دولار تحت الباب ١١ ، و ٠٠٠ ١٨ دولار تحت الباب ١٢ ، و ٠٠٠ ٧٠٠ ١٣ دولار تحت الباب ١٣ ، و ٠٠٠ ٣٠٠ ١٦ دولار تحت الباب ١٤ ،

(الرئيس)

و ٤٠٠ ١٥٢ دولار تحت الباب ٢٧ ، في اطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، وانه سيلزم اعتماد اضافي قدره ٤٠٠ ٧٠ دولار تحت الباب ٣١ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) تقابله زيادة بنفس القدر تحت باب الايرادات ١ (الايرادات الاتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) . واضاف انه ينبغي على اللجنة ايضا ابلاغ الجمعية العامة انه ستنشأ احتياجات الى خدمة المؤتمرات تقدر على أساس التكلفة الكاملة بمبلغ ٩٠٠ ٥٣٤ ١ دولار وان الاعتمادات الاضافية الفعلية التي قد يحتاج اليها في هذا الصدد سينظر فيها في اطار البيان الموحد للاحتياجات الى خدمة المؤتمرات الذى يقدم في وقت لاحق من الدورة .

٢٧— السيد بابيندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : طلب طرح المقترح للتصويت .

٢٨— واعتمد مقترح الرئيس بأغلبية ٦٠ صوتا مقابل ٩ أصوات وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت .

٢٩— السيد مكارتني (كندا) : قال ان وفده صوت ضد المقترح لانه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن جدول اعمال المؤتمر أو الترتيبات الخاصة به . وأضاف ان وفده يرى أن انشطة الاعلام المتوخاة مفرطة في طموحها وان امانة المؤتمر اكبر مما ينبغي وأنه لم يكن هناك تنسيق كاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٣٠— السيد بانغورا (سيراليون) : قال ان وفده صوت في صالح المقترح على أن يكون مفهوما أن التعليقات التي تقدم بها ممثل يوغوسلافيا ستؤخذ في الاعتبار .

تقرير الاداء الأول (تابع) (A/C.5/37/65 ؛ A/37/7/Add.23)

٣١— السيد سيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : استرعى انتباه اللجنة الخاصة الى تقرير اللجنة الاستشارية وعبر عن امله في أن تقبل توصياتها بتوافق الآراء .

٣٢— السيد يونس (العراق) : طلب ايضاحا بشأن المبالغ المنقحة للباب ٤ من الميزانية (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) .

٣٣- السيد بابندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان تقرير الاداء الاول المقدم من الامين العام عن فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (A/C.5/37/65) يمثل تحسنا بالنسبة للتقرير المناظر عن فترة السنتين السابقة . واشار الى انه رغم اقتراح الامين العام اجراء خفض في الاحتياجات الصافية للمنظمة ، فان الوفورات الناتجة تعتبر وهمية الى حد كبير اذ انه من المستبعد ان تحصل الدول الاعضاء على خفض كبير في أنصبتها المقررة عند تحليل عوامل الاعتمادات الاضافية الموافق عليها في الدورة الحالية . فبالنظر الى الزيادات الحادة في الانصبة المقررة خلال العقد الماضي ، الامر الذى أحدث مشاكل مالية خطيرة لجميع الدول الاعضاء ، فسيكون من المناسب تمرير الوفر الكامل البالغ ٣٨ر٦ مليون دولار الى هذه الدول .

٣٤- وأضاف انه حين صوت وفده في الدورة السابقة ضد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، كان من رايه ان الوفورات المتحققة عن طريق الافتراضات المنقحة لمعدلات التضخم واسعار الصرف ينبغي تمريرها الى الدول الاعضاء . وبدلا من ذلك ، فان الجمعية العامة ، باستخدامها لهذه الوفورات في تمويل برامج جديدة ، خلقت حالة مشحونة بالتفجر . وربما ستوافق الجمعية العامة في هذه الدورة على اعتماد ما يزيد على ٢٥ مليون دولار لبرامج جديدة ولتقديرات منقحة ولتكاليف خدمات المؤتمرات ، وبذلك تخفض من الوفورات للدول الاعضاء كما تديم الازمة المالية . وقال ان النمو البرنامجي الماذون به خلال العامين الماضيين حجبته مؤقتا عوامل اقتصادية متقلبة معرضة للتغيير السريع والجذرى . فأسعار الصرف ومعدلات التضخم السائدة ، وهي المسؤولة عن تباطؤ خطى النمو الاسمي في الميزانية العادية ، تمثل انحرافا عن الاتجاهات الراسخة . واذا حدث وانعكس اتجاه هذه المعدلات ، فسوف يؤدى النمو الحقيقي الزائد في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الى زيادات حادة ومزعجة في الانصبة المقررة للدول الاعضاء .

٣٥- واستطرد قائلا ان وفده يعارض انفاق مبلغ ٢٤٤ ٧٠٠ دولار تحت الباب ١ للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، كما يعارض النفقات المتصلة بالاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، وبرنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى .

٣٦- وارد ف قائلا ان الجزء جيم من تقرير الاداء يورد تعليلات للنفقات البالغ مجموعها ١ ٨٠١ ٩٠٠ دولار التي يطلبها الامين العام خلال السنة الجارية . ورغم ان التبريرات المقدمة لمعظم النفقات تبدو كافية فان وفده يعتقد ، بالنظر الى المبالغ المعنية الصغيرة نسبيا ، انه ينبغي استيعابها كلية من داخل الموارد المتاحة .

٣٧- وأعرب عن سرور وفده لملاحظته ان الاحتياجات الصافية الشاملة للمنظمة قد انخفضت ، وان لم يكن ذلك بسبب احتواء النمو البرنامجي . وأضاف ان وفده يأسف اذا لم يتمكن الامين العام من استيعاب مبلغ ٣ر٦ مليون دولار من الاحتياجات الاضافية وذلك لتقليل الاعباء المالية للدول الاعضاء . واعلن انه على استعداد ، مع ذلك ، للاصغاء الى النداء الذى وجهه رئيس اللجنة الاستشارية بأن تعتمد اللجنة الخامسة توصياتها بتوافق الاراء .

٣٨- السيد تومو مونتي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : لاحظ ان تقرير الاداء المعروض على اللجنة يدعو الى تعديل باتجاه انخفض في الاعتمادات التي ووفق عليها أصلا في الدورة السابقة وانه يبدو ان جميع الوفود على استعداد لتأييد توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٠ من تقريرها . ومع ذلك فمن المرجح تماما انه سيطلب من اللجنة ، في وقت ما مستقبلا ، الموافقة على تعديل باتجاه الزيادة في الاعتمادات الاولية ، واعرب عن شكه في ان بعض الوفود لن تكون على استعداد للمشاركة في توافق الاراء انئذ .

٣٩- وقال انه من الواضح ، في ضوء تحليل اللجنة الاستشارية الوارد في الفقرة ٤ من تقريرها ، ان التغييرات المطلوبة في الاعتمادات الاولية هي في المقام الاول نتيجة للتغيرات في اسعار الصرف ومعدلات التضخم وان أثر القرارات التي اتخذتها أجهزة صنع السياسة هو بسيط نسبيا . واضاف انه مما لاشك ان التضخم واسعار الصرف ستظل تشكل العوامل الاساسية المؤثرة على الميزانيات المقبلة ، ولذلك فانه اذا كانت الوفود على استعداد للمشاركة في توافق للاراء حين يكون ممكنا اجراء تنقيح باتجاه لخفض ، بسبب هبوط معدل التضخم وتوافر اسعار صرف اكثر ملاءمة ، فان عليها ان تفعل ذلك ايضا حين يكون التعديل باتجاه الزيادة امرا ضروريا بسبب ارتفاع معدل التضخم وتوافر اسعار صرف اقل مواتاة . وذكر ان الجمعية العامة سيكون لديها رد على السؤال من هو المسؤول عن التضخم وعن تقلب اسعار الصرف ، وذلك حين يقدم الامين العام التقرير المطلوب في مشروع القرار عن اثر التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدي على ميزانية الامم المتحدة (A/C.5/37/L.31) الذي اعتمد بناء على اقتراح الوفد الكوبي .

٤٠- السيد غود فري (نيوزيلندا) : لاحظ ان الامين العام يخطط لاجراء خفض كبير في الايرادات لسبب رئيسي هو اثر التضخم واسعار الصرف على الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين . بيد انه يفهم ان الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين تمثل نسبة مئوية معينة من مرتبات الموظفين ، وان هذه المرتبات تمثل بدورها نحو ٨٠ في المائة من تكاليف ادارة المنظمة . وقال انه يطلب توضيحا للمسألة لان الانطباع لديه هو ان هناك ارتباطا بين الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين ، والتكاليف الاجمالية للمرتبات ، وبالتالي المصروفات الاجمالية للمنظمة .

٤١- واضاف انه يلاحظ ان الباب ٢ دال (البعثات الخاصة) الذي اعتمد له اصلا نحو ٤٢ مليون دولار ، يطلب له الان اعتماد اضافي قدره ٨ ملايين دولار ، اى نحو ٢٠ في المائة من الاعتماد الاصلي . وقال ان هذه النسبة تبدو عالية جدا وتستحق توضيحا من الامانة العامة. وانه من ناحية اخرى يشير الامين العام في تقريره الى حدوث وفر يبلغ نحو ١٥ مليون دولار او ٢٥ في المائة من الاعتماد المخصص اصلا للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والبالغ ٦٠ مليون دولار .

٤٢- السيد جيب (البرازيل) : تساءل عن مقدار ما سيتبقى من الوفر المتوقع البالغ ٣٨ مليون دولار بعد طرح الاعتمادات الاضافية والتقديرات المنقحة التي وافقت عليها الجمعية العامة في هذه الدورة .

٤٣- السيد ديتز (النمسا) : لاحظ ان الجدول ١ في تقرير الاداء يورد نسبة ١٥ في المائة كمعدل للتضخم في فيينا عام ١٩٨٢ . وتساءل كيف تم التوصل الى هذا الرقم لان معدل التضخم في النمسا ، على حد علمه ، هو دون نسبة ١٠ في المائة .

٤٤- السيد بيجان (مدير شعبة الميزانية) : قال ردا على ممثل العراق ان التغييرات في الاعتمادات تحت الباب ١٤ من الميزانية تعكس تعطل اعمال اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا نتيجة انتقالها من بيروت الى بغداد . واضاف ان الانتقال يستتبع عددا من اعادة التعديلات في نفقات بدلات معينة للموظفين ومصروفات نقل الامتعة ، فضلا عن تنقيح المبالغ المخصصة لبدلات الموظفين الاخرى لتعكس الاحوال المعيشية المختلفة في المدينة الجديدة للمقر . واضاف ان اللجنة الاستشارية ظلت على علم بالصعوبات التي تواجه النقل ، وان الانخفاض البالغ مقداره ٢٠٠ ١٢٠١ دولار هو نتيجة معدل شواغر عال جدا عقب الانتقال الى بغداد . وهذا المعدل يبلغ ٢٥ في المائة تقريبا في الوقت الحالي وبيد انه يجرى الان بذل جهد متضافر لملء اكبر عدد من الشواغر في اقرب وقت ممكن . وتقوم الحسابات الواردة في تقرير الاداء على معدل شواغر متوقع يبلغ في المتوسط ٢٠ في المائة على مدى فترة السنتين .

٤٥- وانتقل الى الاسئلة التي وجهها ممثل نيوزيلندا فقال ان الخفض تحت باب الايرادات ١ يقابله بشكل واضح خفض بنفس المبلغ تحت باب المصروفات ٣١ . واضاف انه ربما كان ينبغي على الامانة العامة ان تشير في حاشية الى ان النقص في الايرادات من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين ليس نتيجة التضخم وحده . ففي حالة الفئة الفنية تقوم الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين على المرتب الصافي ، مع استبعاد تسوية مقر العمل ، ونادرا ما يجرى تنقيح جدول المرتبات . أما في حالة مرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة ، فان الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين تتأثر بالتضخم لكنها تشكل نسبة صغيرة نسبيا من مجموع الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين . وكقاعدة عامة تختلف الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين اختلافا بسيطا من عام الى اخر . ومع ذلك جرى في العام الماضي دمج عدد من فئات تسوية مقر العمل في المرتب الاجمالي ، ولزم تنقيح المبالغ المخصصة لتسوية مقر العمل في مقترحات الميزانية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، ومن سوء الحظ ان الامانة العامة غالت في تقدير مبالغ الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين . وهكذا فان التعديل المقترح في تقرير الاداء يمثل في معظمه تسوية نظامية لحالة اساءت الامانة العامة تفسيرها في العام الماضي .

٤٦- وردا على استفسار ممثل نيوزيلندا عن الزيادة العالية نسبيا في عدد البعثات الخاصة (الباب ٢ دال) ، قال ان الموظفين الموفدين في هذه البعثات الخاصة ، وخاصة الى الشرق الاوسط ، لهم الحق في بدلات شتى تم تنقيح مبالغها خلال فترة السنتين الماضيتين . ومع ذلك لم تقدر الامانة العامة بدقة الاثار المالية المترتبة على التنقيحات واضطر الامين العام الى ان يطلب تنقيحا باتجاه الزيادة في تقرير الاداء الثاني لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . بيد ان هذا التنقيح

(السيد بيجان ، مدير شعبة الميزانية)

لم يدمج في قاعدة موارد ١٩٨٠-١٩٨١ المستخدمة في اعداد مقترحات الميزانية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وهكذا فمن الضروري مرة اخرى طلب اعتماد اضافي لكن ينبغي ان تكون هذه هي اخر مرة تحتاج فيها الامانة العامة الى ان تفعل ذلك .

٤٧- وذكر ان النقص الكبير في احتياجات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية يبرز تأثر الميزانية الشديد بالتغييرات في معدلات التضخم واسعار الصرف . فقد كان معدل التضخم في سانتياغو عاليا بدرجة فائقة عام ١٩٨١ اذ تراوح بين ٢٠ في المائة و ٣٠ في المائة ، بينما هبطت قيمة البيزو الشيلي عام ١٩٨٢ بنحو ٥٠ في المائة . وتعكس الارقام في تقرير الاداء البيزو المخفض قيمته ومعدلا للتضخم اعلى مما كان متوقعا .

٤٨- وأضاف يقول انه فيما يتعلق بالنقطة التي اثارها ممثل البرازيل فان البيان الموحد لتكاليف خدمة المؤتمرات سوف يشير الى متطلبات تبلغ حوالي ١٠ مليون دولار . وسوف تبلغ الاثار المالية المترتبة على تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا ما يتجاوز ٢ مليون دولار كتكاليف لا تتعلق بخدمة المؤتمرات . وفي ضوء جميع العوامل يمكن ان يكون هناك نقص قيمته ما بين ٢ مليون و ٤ مليون دولار بالنسبة للتقديرات المعتمدة في الدورة السادسة والثلاثين .

٤٩- واستطرد قائلا انه يفهم دهشة الممثل النمساوى بشأن رقم التضخم البالغ ١٥ في المائة بالنسبة لفيينا والوارد في الجدول ١ . وكان بوسع الامانة العامة ببساطة ان تبين في حاشية ان ارقام ١٩٨٢ لا تعكس ، في بعض الحالات ، مجرد الارتفاع في الاسعار المسجلة في ١٩٨٢. وبالرغم من انه كان يتوجب على الامانة العامة مسايرة معدل تضخم يربو بكثير عن المعدل المتوقع للتضخم في السنة الاولى من فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ فانها لم تقدم انذاك الى اللجنة حسابا قائما على اسس حسابية متينة ولم تطلب تلقائيا زيادة في الاعتمادات كان من الممكن تبريرها بمعدل تضخم اعلى . بل على نقيض ذلك ، درست الميزانية بابا تلو الاخر في محاولة لمواجهة المصروفات اللازمة من الموارد القائمة للسنة الثانية من فترة السنتين . واضطرت في بعض الحالات الى طلب موارد اضافية ولكنها استطاعت في حالات كثيرة قصر المصروفات على الحد الادنى تماما . وهكذا فان حجم الموارد المتاحة لم يواكب التطورات في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . ونظرا لان ارقام ١٩٨١ لم تنقح لتأخذ التضخم في الاعتبار فقد كان على الامانة العامة ان تجرى تعديلات تعكس الموقف الحقيقي كما كان قائما في عام ١٩٨٢ . وحتى يتسنى مقابلة التقديرات غير الكافية التي اجريت في الوثائق السابقة فان تقرير الاداء الاول الحالي يظهر معدل تضخم قدره ١٥ في المائة بالنسبة لفيينا . ولا يعني ذلك ان الامين العام يطلب زيادة قدرها ١٥ في المائة العمل ذاك . وفي الحقيقة فان معدل التضخم الفعلي يقل بضع نقاط عن ١٥ في المائة .

٥٠- السيدة دى هيديرفارى (بلجيكا) : قالت ان الفقرة ٨ من تقرير الاداء الاول (A/C.5/37/65) تشير الى احتياج اضافي لمبلغ ٥٠٠ ٥٠٨ دولار تحت باب المصروفات ٢ لقيام الامين العام بتعيين ممثل خاص لناميبيا . وأبدت انها تود ان تعرف ما اذا كان ذلك المبلغ هو لمجرد تعيين الممثل الخاص ام انه أيضا لانشاء مكتب .

٥١- السيد غود فيري (نيوزيلندا): قال ان حواشي الجدولين ١ و ٢ تشير الى ان ارقام مركزى العمل تعكس التاثير المشترك للتضخم وتغيرات سعر الصرف . وذكر ان التوفيرات البالغة ١٥ مليون دولار والتي سبق ان اشار اليها تنبغي ان تنسب الى التغيرات في سعر الصرف وليس في معدل التضخم .

٥٢- السيد بيجان (مدير شعبة الميزانية) : قال ان ممثل نيوزيلندا محق بصفة أساسية. وذكر ان ارقام بعض مراكز العمل قدرت كل على حدة بالنسبة لسعر الصرف ومعدل التضخم . واستخدمت الامانة العامة بصورة تقليدية نهجا مختلفا فيما يتعلق بمراكز عمل اخرى مثل سانتياغو . فهناك اخذ في الاعتبار التأثير المشترك لمعدل التضخم وتغيرات سعر الصرف . ومن المعتقد ان ذلك يعد نهجا معقولا لاسباب عملية بالنسبة لمراكز العمل التي تكون فيها المصروفات منخفضة نسبيا . وفيما يتعلق بالنقطة التي اثارتها ممثلة بلجيكا ، فان الاحتياج لمبلغ ٥٠٠ ٨٠٥ دولار هو لتغطية تكاليف تعيين الممثل الخاص وتوفير موظفي الدعم .

٥٣- السيد موراى (المملكة المتحدة) : قال ان وفده ينتظر بشيء من التخوف الاجمالي الكلي للاعتمادات الجديدة ، بما في ذلك البيان الموحد لاحتياجات خدمة المؤتمرات . وأبدى ان وفد المملكة المتحدة يود ان يقوم مدير شعبة الميزانية بابلاغ اللجنة بالزيادة الحقيقية في ميزانية الامم المتحدة والتي سيمثلها الاجمالي الكلي .

منحة التعليم لبعض المسؤولين المتفرغين بخلاف موظفي الامانة العامة (تابع) (A/C.5/37/L.50/Rev.1)

٥٤- السيد كمال (باكستان) : قال ، في معرض تقديمه مشروع المقرر A/C.5/37/L.50/Rev.1 بالنيابة عن الدول المقدمة له ، ان بعض الوفود تعتقد انه ينبغي ، قبل اتخاذ مقرر حول مسألة منحة التعليم ، اعادة النظر في المسألة على أساس تقرير للامين العام . وترى وفود اخرى انه ينبغي اتخاذ مقرر في الدورة الحالية حتى لا تتأخر العدالة .

٥٥- واضاف ان مقدمي المشروع الاصلي (A/C.5/37/L.50) عقدوا ، في ضوء اختلاف الرأى ، مشاورات مع عدد من الوفود . ولا يزال مقدمو المشروع متمسكين بوجهة نظرهم الاصلية ولكنهم يرون ، لمصلحة توافق الاراء والانسجام ، جدارة في الاقتراح القاضي بطلب دراسة من الامين العام . غير انه ينبغي الملاحظة بأن عددا من الوفود ما زال يفضل الاذن بالاحقية في المنحة في الدورة الحالية.

٥٦- وارد ف قائلا ان الدراسة لن تكون قاصرة على التعويض وغيره من شروط الخدمة لرئيس ونائب رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية ورئيس اللجنة الاستشارية . وطالبت بعض الوفود بدراسة أشمل . ونظرا لانه يتعين ايضا ان تقدم الى الجمعية العامة دراسة عن شروط خدمة اعضاء محكمة العدل الدولية فقد يود الامين العام الجمع بين الدراستين وان يقدم ايضا تقريرا عن موقف اى مسؤولين اخرين في وضع مماثل .

(السيد كمال ، باكستان)

٥٧- واستطرد يقول ان الجمعية العامة قررت في القرار ٣٥/٢٢١ ان التعويض وغيره من شروط الخدمة لاعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغين ولرئيس اللجنة الاستشارية سيعاد النظر فيها المرة القادمة في الدورة الاربعين للجمعية العامة . ويأمل مقدمو مشروع المقرر المنقح ان يكون الغرض الاساسي من دراسة جوانب شروط الخدمة التي لا يغطيها القرار ، مثل منحة التعليم ، هو الوصول الى مقرر بشأن المنحة .

٥٨- واسترسل يقول انه نظرا للجهود المبذولة لمواجهة اهتمامات الوفود فان مما هو مأمول فيه اعتماد مشروع المقرر A/C.5/37/L.50/Rev.1 ، بتوافق الاراء .

٥٩- السيد الصفتي (مصر) : قال انه ممتن لممثل باكستان للجهود الرامية الى الوصول الى حل توفيقي مقبول . فالمناقشات التي دارت في اللجنة الخامسة والمشاورات غير الرسمية وضعت المسؤولين المعنيين في موقف محرج لا يحسدون عليه . ويود وفده ان تقبل اللجنة اتفاق شرف بالالتزام ببعض المبادئ : ان اى تقرير او مشروع قرار بشأن التعويض وغيره من شروط الخدمة للامين العام ورئيس ونائب رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية ورئيس اللجنة الاستشارية ينبغي ان ينظر فيه في وقت مبكر في اى دورة عادية ؛ والا تعقد المناقشات المتصلة به في جلسات علنية ، وانما بصورة غير رسمية ، وانه ينبغي التوصل الى الاتفاقات في مشاورات غير رسمية ؛ وينبغي ان تبذل اللجنة قصارى جهدها للتوصل الى توافق في الاراء حول مثل هذه الامور ؛ وينبغي على الوفود ، اذا لزم التصويت ، عدم تعليل مواقفها .

٦٠- وارد ف بقوله انه يقترح طبقا لتلك المبادئ قفل باب المناقشة . وذكر انه ينبغي على اللجنة ان تقوم باتخاذ مقرر حول مشروع المقرر الاصلي او المنقح . وتود مصر ان يكون الاعتماد بتوافق الاراء . وتنبغي في حالة التصويت الا يكون هناك تعليل للمواقف .

٦١- السيد ميربيو (فرنسا) : شكر الدول المقدمة للمشروع على روح التوفيق التي ظهرت أثناء تنقيح مشروع المقرر . وذكر ان وفده يعتقد ان الدراسة التي سيعدها الامين العام سوف تساعد اللجنة على اتخاذ مقرر مدروس دراسة وافية . وعلى الرغم من ان الوفد يوافق على انه ينبغي النظر في التقرير او مشروع القرار المتصل بالموضوع في وقت مبكر في أى دورة عادية ، فانه يشعر بأنه ليس هناك ما يمكن كسبه من تفادى المناقشات العلنية . وقال انه يأمل في ان يعتمد المشروع المنقح بتوافق الاراء .

٦٢- السيد اوكيبو (كينيا) : قال ان وفده مستعد ، انطلاقا من روح التوفيق ، لانتظار دراسة الامين العام على الرغم من انه كان يفضل اعتماد مشروع المقرر الاصلي . وذكر ان العدالة كانت ستسرى بصورة افضل ، لو اذن في الدورة الحالية للمسؤولين المعنيين بالحصول على منحة التعليم .

٦٣- واختتم كلامه قائلا انه ينبغي ان يفهم بوضوح ان الاحقية في منحة التعليم تأتي مع الوظيفة مهما كان شخص شاغلها ومهما كانت جنسيته او جنسيتها .

٦٤- اعتمد مشروع المقرر A/C.5/37/L.50/Rev.1 بدون اعتراض .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠ .